التاريخي للعالم المعاصر بواسطة غالبية المؤرخين الغربيين، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا؛ تم تجاهل العرب، وكأنهم أمة ليست لها إضافة حضارية، ولا يمتلكون القوة المعرفية للانخراط في التمرين الصارم لفلسفة التنمية. وللأسف صارت هذه المزاعم الباطلة أكثر تعقيداً بانخراط بعض الكتاب العرب المتغربين، الذين يصرون على تصوير العالم العربي كمستنقع للتخلف في العالم. ومع ذلك، فإن نظرة منصفة لتاريخ التنمية العالمية؛ تكشف أن الوطن العربي هو مهد الرسالات والكثير من الحضارات، وستؤكد أنه تقدم العالم في التنمية التي ارتكزت على تصورات فلسفية عميقة، حددت دور الفرد في المجتمع ومسؤولية المجتمع التضامنية تجاه أفراده. إن المساهمة العربية في إدراج منظورات الفلسفة التنموية في سياسات التقدم والتطور تُصبح أكثر وضوحاً وتأسيساً عندما ننظر إلى مجالاً خصباً للبحث، الذي يُعنى بالنظر في تقاطع التطور مع علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، وكل العلوم الإنسانية والطبيعية، مع مناقشات مفصلة لقضاياها المركزية، من أجل بناء إطار عام لفهم وتحليل نظريات التنمية الفردية والجماعية في مختلف المجالات، التي تتراوح بين التنمية المعرفية والأخلاقية، إلى التطورات في الفن والتكنولوجيا. وذلك، لأنها تُولي اهتماماً خاصاً للعلاقات الغنية بين التطور المفاهيمي والتعليم، الأمر الذي تبدو معه فلسفة التنمية الشاملة بتمامها وكمالاتها مقدمات لازمة للإجراء التطبيقي للتنمية المستدامة. وهذه بالقطع أبعاد تتجاوز القياس المعتاد للإنجاز الاقتصادي، وتُوسع نطاقه؛ ليشمل التأثير الذي أحدثه تاريخ الأفكار والنظريات السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والاقتصاد السياسي؛ على التنمية في الوطن العربي. إن هذا الفهم المُسْتَوعِب لأهمية الفلسفة فيه خروج عن المعالجة التقليدية للتنمية من قِبل الاقتصاديين، الذين يشيرون إلى ما يسمى التأكيدات، التي تم اختبارها عبر الزمن، وما أفرزته من توصيات من أجل (التنمية المستدامة)، والتي لم تُحدث بعد تغيراً كبيراً في اقتصادات ما يسمى بالمجتمعات (النامية)، وذلك بسبب إخفاقات نظرية التنمية الاقتصادية، مع وصفاتها المادية لمفهوم (التنمية المستدامة)، والنظر المادي الصِرْف لمعالجات (الحد من الفقر). رغم أنه حدثت بعض التعديلات الآن في نظريات التنمية، وتوسعت من مجرد التحليل الاقتصادي لتشمل اعتبارات التاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا. فالتجربة الإنسانية، بكل أبعادها، من وجهات نظر العلوم الاجتماعية والطبيعية الحديثة؛ تقول إن كل تنمية تحتاج للفلسفة، التي تتراوح تصوراتها بين مقولات الحداثة والتفسيرات الدينية، وحق الإنسان في التقدم، وفكرة الزمن الإنساني، وأولوية إنهاء الاحتلال العقلي، ونوع التعليم المقدم في المجتمع اليوم كأداة للتنمية، والتخطيط الاقتصادي، والعلوم والتكنولوجيا، إلى ما استجد من منتجات العولمة. وكذلك أخذ قضايا ما بعد الاستعمار على

محمل الجد، وأن تتناول الحكومات والمجتمعات التنمية من منظور واسع يستصحب العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية بشكل عام، وتدعم ذلك بالنهج العلمي التحليلي الصارم للمساهمين فيها. ومثلما يُقال إن الطبيعة لا تقبل الفراغ، فالمؤكد أن هذه الطبيعة هي حركة جغرافية دؤوبة لا تعترف بحالة التقاعس ولا السكون، فهي دائماً في حركة داخلية وخارجية موصُوفة باسم التطور، الذي نتوسل إليه بآليات التنمية، التي تنتج التقدم كأحد مظاهر هذه الحركة في الاتجاه الإيجابي. وتفترض كل نظريات التطور أن البشر نوع اجتماعي، اتساقاً مع التعريف الفلسفي، الذي يقول إن التنمية في المستوى الأعلى هي تحقيق قيم العدل والمساواة في الحقوق والواجبات للفرد، التي تتضمن بالضرورة حوافز مادية ومعنوية، والتي تُعتبر الغاية العليا للمجتمع والدولة، وفقاً لمجموعة القيم المرعية. أخيراً، وعلى الرغم من أن التنمية يمكن أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية؛ إلا أنها تحدث داخل تصور معين للعالم، ومكان الإنسان في ذلك العالم، أي أنه داخل فلسفة كلية. إذ إن الإنسان ليس مجرد كائن يجب أن يحافظ على حياته، إنه مخلوق يحتاج إلى سبب مادي ومعنوي للعيش الكريم. لذلك، يحتاج هذا الإنسان للفكرة والفلسفة لتصور وضعه ومهمته في العالم، قبل أن يتخذ الأسباب والوسائل، التي يختارها لرسم تقدمه، والطريقة المُثلى لاستدامة هذا التقدم والتنمية ، من خلال النظر في المعرفة الأصلية، والسياقات الحالية والمستقبلية، فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي،العربي والعالمي.

ركائز واسس التنمية المستدامة :

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الركائز أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها وكانت أهمها :

1- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .

2- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة.

3- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية ، مالإنتاج،ستخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية.

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

5- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

6- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

دور الفرد في التنمية المستدامة:

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغيير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية بالشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان و توفير الحياة الافضل له و بالتالي فان كل انسان أياً كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته و احتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الافضل لكل المستفدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش و القدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر و المستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد و احتياجاته فان الفرد أيضاً هو الاساس في بناء هذه التنمية.

دور الأسرة في التنمية المستدامة:

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي و منتمي الى مجتمعه و بلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول و مريح. و لعل الاسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الاسرة حريصة على محيطها و بيئته فان افرادها سيكونون كذلك . فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل و زيادة الوعي و الإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

دور المجتمع في التنمية المستدامة:

على الرغم من أن المجتمع و البعد الاجتماعي هو احد محاور التنمية المستدامة إلا أن المجتمع هو المحرك و المحفز الأساسي و المحور في عملية التنمية المستدامة و ذلك من خلال وجود مجتمع

واعي و متفهم لحقوق الجميع وواجباتهم من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة و العدالة الاجتماعية و في نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها و محيطها و تحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة و طبيعة سليمة. كذلك يقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل لذوي الحاجة و تعطي المرأة الدور الفاعل في عجلة الاقتصاد و تحافظ على مصادر المجتمع الطبيعية و تعطي الفرصة للاستثمار لأجيال و أجيال مما يجعل العائد الاقتصادي الإجمالي لهذه المصادر كبير جداً عبر عقود متعاقبة.

دور القطاع الخاص فى التنمية المستدامة:

ان القطاع الخاص شريك أساسي و هو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فالحديث عن التنمية عبر برامج و نشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الاكثر ارتباطاً كمؤشر و كنتيجة لهذه التنمية على الافراد و تركيز القطاع الخاص و اتجاهه الى التخطيط طويل الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع و المواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف و العامل و أمنه الوظيفي و شروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها و كذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل و المحيط الخارجي. أن السياسات الاستثمارية و التنموية للقطاع الخاص يجب ان تكون الانتاج النظيف و تقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات و توفر الدعم الشعبي و الرسمي و لا نختلف في إن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي و معنوي يجعل منها بنية و ركيزة من ركائز تطوير المجتمعات و النهوض بأفرادها

الدور الحكومي ومؤسسات القطاع العام في التنمية المستدامة:

ان الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارت ومن اهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو ان تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين و تشريعات مؤسسة او وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن اطار وضع هذه السياسيات مراعاه لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية و الاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.